بيان للتداول العام

رقم الوثيقة: MDE 19/003 /2011
5 فبراير/شباط 2011

ليبيا: اعتقال كاتب عقب دعوته إلى التظاهر

دعت منظمة العفو الدولية السلطات الليبية اليوم إلى أن توضح على الفور الوضع القانوني لسجين الرأي السابق جمال الحاجي، المحتجز حالياً، وعلى ما يبدو بالعلاقة مع أنشطته السياسية ودفاعه عن حقوق الإنسان في ليبيا.

قُبض على جمال الحاجي في وقت سابق من الأسبوع الحالي بالعلاقة مع حادث سير مزعوم، طبقاً للرواية الرسمية، ولكن بواعث قلق تساور منظمة العفو الدولية بأن اعتقاله يتصل بصورة رئيسية بدعوة وجهها على الإنترنت في 2 مارس/آذار 2011 إلى تنظيم مظاهرات سلمية في أجزاء مختلفة من ليبيا للمطالبة بتعزيز الحريات في البلاد. وإذا ما تبين أنه معتقل حصرياً بسبب ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير، فإن المنظمة سوف تعتبره سجين رأي وتدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عنه.

ففي 1 فبراير/شباط، قبض على جمال الحاجي على يد مجموعة من حوالي 10 أفراد في قوات الأمن يرتدون ملابس مدنية في ساحة لاصطفاف السيارات في طرابلس. وقالوا إنهم قد تلقوا شكوى من رجل ادعى أن سيارة جمال الحاج، التي قام بإيقافها للتو، قد صدمته. وأنكر جمال الحاجي أنه قد صدم أي شخص بسيارته، ولكن قوات الأمن قبضت عليه وأجبرته على الصعود إلى سيارة مضت به بعيداً.

وثمة جانبان للحادثة يثيران الريبة بشأن ما إذا كان الحادث المزعوم هو السبب الحقيقي لاعتقاله. فمن ناحية، ذكر شهود عيان أن الرجل الذي ادعى أنه أصيب لم يحمل أية آثار منظورة للإصابة. ومن الناحية الثانية، تشير حقيقة أن من قبضوا عليه كانوا بملابس مدنية إلى أن هؤلاء لم يكونوا من أفراد قوات الأمن النظاميين ممن يتوقع منهم أن يعالجوا حوادث السير وأن يرتدوا الزي الرسمي للشرطة، وإنما كانوا من أعضاء جهاز الأمن الداخلي، الذي يتولى في العادة عمليات القبض على المشبوهين السياسيين ويرتدي أفراده الملابس المدنية.

في 3 فبراير/شباط، مثُل جمال الحاجي أمام نائب عام طرابلس ووجهت إليه تهمة التسبب بإصابة أحد الأشخاص في حادث سيارة. وأمر النائب العام بتمديد فترة اعتقاله ستة أيام وبنقله إلى سجن الجديدة.

جمال الحاجي كاتب ومحاسب يحمل الجنسيتين الليبية والدنمركية. ولعدد من السنين، كتب مقالات حول الوضع السياسي الراهن وحالة حقوق الإنسان في ليبيا، ونشر معظمها في مواقع إلكترونية إخبارية تعمل من خارج البلاد.

اعتقل جمال الحاجي في الآونة الأخيرة لما يربو على أربعة أشهر بتهمة "إهانة الهيئات القضائية"، عقب تقدمه بشكوى إلى السلطات الليبية بأنه قد تعرض لمعاملة سيئة أثناء فترة سجنه التي دامت سنتين وانتهت في مارس/آذار 2009. واعتبرته منظمة العفو الدولية سجين رأي محتجز لحقه في التعبير عن آرائه بصورة سلمية. قبض عليه في 8 ديسمبر/كانون الأول 2009، وأفرج عنه في 14 أبريل/نيسان 2010. وواصل منذ ذلك الوقت دعواته من أجل تعزيز الحريات في ليبيا.

خلفية

تواجه حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها قيوداً مشدّدة في ليبيا، سواء في القانون أو في الممارسة. فالقانون رقم 71 لسنة 19

72 المتعلق بتجريم الأحزاب يحظر أي شكل من أشكال النشاط الجماعي المبني على عقيدة سياسية مناهضة لمبادئ ثورة الفاتح من سبتمبر (الأول من أيلول)، التي أتت بالعقيد معمر القذافي إلى سدة السلطة. يضيّق عدد من الأحكام في قانون العقوبات الليبي بشدة على الحق في حرية التعبير، وقد استخدمت هذه لقمع من يشتبه في مناهضتهم للنظام السياسي القائم أو في انتقادهم له.

في الأسابيع الأخيرة، قُبض على عدد آخر من الأشخاص وجرى اعتقالهم، على ما يبدو بجريرة آرائهم أو أنشطتهم السياسية.

ففي 2 فبراير/شباط 2011، قبض على علي عبد الونيس المنصوري في طبرق، وحسبما بدا على أيدي أعضاء في جهاز الأمن الداخلي، ونقل، حسبما ذكر، إلى مركز للاعتقال في طرابلس في اليوم نفسه. ولم يتمكن أقاربه منذ ذلك الوقت من الحصول على أية معلومات حول وضعه القانوني أو مكان احتجازه، رغم استفسارهم عدة مرات عنه من السلطات. وكان في الآونة الأخيرة قد وجّه عدداً من الدعوات على الإنترنت لتنظيم مظاهرات سلمية في ليبيا للمطالبة بتعزيز الحريات في البلاد.

وفي 25 يناير/كانون الثاني 2011، قبض على صفي الدين هلال الشريف من منزله في راس لنوف، وكما يبدو على أيدي أعضاء في جهاز الأمن الداخلي قاموا أيضاً بمصادرة حاسوبه الشخصي. ولم يتمكن أقرباؤه منذ ذلك الوقت من الحصول على أية معلومات حول وضعه القانوني ومكان اعتقاله، رغم استفسارهم عدة مرات عنه من السلطات. وهو معروف بدعواته العلنية إلى ضرورة القضاء على الفساد وإلى منح مجال أوسع لعمل المجتمع المدني في البلاد.

وفي 29 ديسمبر/كانون الأول 2010، قبض على محمود محمد شوها في الكفرة، وحسبما ذُكر على أيدي مسلحين تابعين للأمن. بعد بضع ساعات، نُقل، على ما يبدو، إلى معتقل في طرابلس. لم يتمكن أقرباؤه من الاتصال به. وورد أنه ناشط في لرفع الوعي حول الممارسات التمييزية ضد قبائل التبو في جنوب شرق ليبيا.

وثيقة للتداول العام

****

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن، بالمملكة المتحدة، على الهاتف رقم 44+ 20 7413 5566، أو على البريد الإلكتروني: press@amnesty.org.

الأمانة الدولية، منظمة العفو الدولية: 1 Easton St., London WC1X ODWK, UK ؛ www.amnesty.org.

Field Code Changed

Field Code Changed